



التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بين الدولة والمجتمع

د. حسنين توفيق إبراهيم علي (*)

يُعتبر التعليم من المرتكزات الرئيسة لتحقيق النهضة والتقدم في المجتمعات الإنسانية، وذلك بسبب دوره في تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ حالة الاندماج الوطني بين مختلف فئات المجتمع، وإشاعة قيم التنوير والتقدم والديمقراطية، ومحاصرة قيم الانغلاق والتخلف والاستبداد، وتفعيل التواصل بين الحضارات والثقافات. كما أن مؤسسات التعليم وبخاصة التعليم العالي تقوم بدور هام في بناء رأس المال البشري على نحو يلبي احتياجات مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية من العمالة المؤهلة، مما يعزز من القدرات الإنتاجية والخدمية للدولة، ويعظم من فرص، وإمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عن دور الجامعات في مجال البحث العلمي، الذي تستطيع من خلاله تقديم حلول علمية وعملية للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات، فضلاً عن دورها في بناء رأس المال المعرفي الذي يُعد عنصراً جوهرياً في خلق مجتمع المعرفة، وذلك من خلال إنتاج وتجديد المعارف العلمية، ونشرها على نطاق واسع،

(*) أستاذ العلوم السياسية والدراسات الإسلامية - معهد دراسات العالم الإسلامي - جامعة زايد.

وتوظيفها في توسيع خيارات التنمية والتقدم^(١). ونظرًا لكل ذلك وغيره فقد أصبح التعليم يشكل أحد العناصر الرئيسة لقوة الدولة في الوقت الراهن. وبات النخب الحاكمة والمثقفة في كثير من دول العالم تنظر إلى قضية التعليم على أنها قضية أمن وطني من الدرجة الأولى بحكم ارتباطها الوثيق بقضايا جوهرية كبرى مثل التقدم والهوية والتنمية المستدامة والديمقراطية والسلم الأهلي والعولمة.

وبناءً عليه، فإن قضية إصلاح التعليم وتطويره أصبحت قضية عالمية تستحوذ على اهتمام الكثير من دول العالم سواء في الشمال أو الجنوب، وبخاصة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم حاليًا، والتي تتجلى أبرز ملامحها في: انتشار ثورة المعلومات والاتصالات، وبرز مجتمع المعرفة، وتمدد ظاهرة العولمة بأبعادها وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، واتساع نطاق اقتصاد المعرفة. ونظرًا لذلك، فقد أصبح من الصعب على أية دولة أن تتعامل بفاعلية مع هذه التحولات والمعطيات الجديدة على نحو يمكنها من الاستفادة من إيجابياتها وتقليل سلبياتها دون أن يكون لديها نظام تعليمي عصري ومتطور.

وفي ضوء الأهمية التي يمثلها التعليم الجامعي ضمن المنظومة التعليمية في أية دولة فإن الهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل وتقييم الحالة الراهنة للتعليم الجامعي في العالم الإسلامي مع التركيز على طبيعة وحدود دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال، ونمط العلاقة القائمة والمأمولة بين الجامعة والمجتمع. وفي هذا الإطار فإن المقولة الرئيسة التي تناقشها الورقة مفادها أن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية، لا يزال يغلب عليه الطابع الحكومي، ويعانى من أزمة حقيقية، تختلف في بعض عناصرها ودرجة حدتها من دولة إلى أخرى. فالتوسع في الكم من حيث عدد الجامعات وعدد الطلاب المسجلين في

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهومي رأس المال المعرفي ومجتمع المعرفة وعلاقتهما بتوسيع خيارات التنمية والنهضة، انظر:

محمد نور الدين أفاية، "في إشكاليات مجتمع المعرفة"، المستقبل العربي، العدد ٣٨١، تشرين الثاني ٢٠١٠؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج، الفصل الأول؛ د. علي بو عناق، "دور مؤسسات التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة"، في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم: التعليم العالي: رؤى مستقبلية (بيروت: مطبعة كركى، ط ١، ٢٠٠٥)، ص ١٦٧ - ١٧٠.

التعليم الجامعي لم يقتصر في الأعم الأغلب بتحسين كبير في نوعية التعليم وجودته . كما أن دور المجتمع في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة هو في معظم الحالات دور هامشي ومحدود سواء على مستوى المشاركة في صنع سياسة التعليم، أم المشاركة في تمويلها، أم المشاركة في تنفيذها، أم الرقابة على مدى الكفاءة والفاعلية في عملية التنفيذ. ناهيك عن أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الجامعة والمجتمع في الغالبية العظمى من الدول الإسلامية .

وبناءً على ما سبق، فإن الورقة سوف تتناول النقاط التالية :

- التعليم الجامعي الحكومي : الكم على حساب الكيف
 - التعليم الجامعي الخاص : الربح على حساب الجودة
 - التعليم الجامعي الأهلي : محدود الانتشار رغم أهميته
 - دور المجتمع في مجال التعليم الجامعي : نموذج لضعف المشاركة المجتمعية في مجال السياسات العامة
 - دور الجامعة في خدمة المجتمع : فجوة بحاجة إلى تجسير
 - جهود إصلاح التعليم الجامعي في العالم الإسلامي : رؤية نقدية
- وقبل تناول كل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل، هناك عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام للتفكير في الموضوع :

أولاً، نظراً لأن عدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ حالياً ٥٧ دولة - تضم المئات من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي - فإنه يصعب تقديم دراسة مسحية شاملة عن التعليم الجامعي في هذه الدول في حدود ورقة مقدمة إلى مؤتمر علمي . ومع التسليم الكامل بأن هناك تفاوتات وتباينات بين الدول الإسلامية سواء من حيث عدد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، أم نسبة المسجلين فيها، أم جودة العملية التعليمية، إلا أن هناك الكثير من السمات والملامح التي تمثل قواسم مشتركة بين غالبية الدول الإسلامية بهذا الخصوص . ولذلك سوف تركز الورقة على عدد من القضايا والتوجهات العامة التي تعكس واقع التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، وطبيعة دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال .

وثانيتهما، أنه إذا كان دور الدولة في مجال التعليم الجامعي واضحاً ومحددًا، حيث تتولى مسؤولية التعليم الجامعي الحكومي، وتشرف بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على الجامعات الخاصة، فإن الحديث عن دور المجتمع في هذا الشأن بحاجة إلى ضبط وتحديد. وسوف تتناول الورقة هذا الدور على أربعة مستويات هي :

١ - دور القطاع الخاص في مجال التعليم الجامعي، حيث بدأ هذا الدور يتنامى بشكل ملحوظ في عديد من الدول الإسلامية خلال العقدین الأخيرین، وهو مايتجلى بوضوح في تزايد عدد الجامعات والمعاهد الخاصة من ناحية، ووجود مساهمات متفاوتة للقطاع الخاص تتعلق بدعم التعليم الجامعي في بعض الدول من ناحية أخرى.

٢ - دور القطاع الأهلي في مجال التعليم الجامعي. ويتمثل بصفة أساسية في الجامعات الأهلية (غير الربحية)، والوقفیات المخصصة لدعم بعض الجامعات في بعض الدول الإسلامية، وغير ذلك من أشكال الدعم الأهلي للتعليم الجامعي.

٣ - دور المجتمع في صنع سياسات التعليم الجامعي، والمشاركة في تنفيذها، والرقابة على عملية التنفيذ.

٤ - دور الجامعة في خدمة المجتمع سواء من خلال التدريس أم البحث أم غير ذلك من الأنشطة الرامية إلى المساهمة في تنمية المجتمع والنهوض به.

وثالثتها، أن الحصول على إحصاءات وبيانات دقيقة ومتكاملة عن التعليم الجامعي في الدول الإسلامية مسألة في غاية الصعوبة، حيث لا توجد قواعد بيانات يعتد بها في كثير من هذه الدول. وبالطبع فإن هذه المشكلة لا تقتصر على التعليم الجامعي فقط ولكنها مشكلة عامة تشمل العديد من القطاعات والمجالات الأخرى. ويمثل هذا الأمر أحد أبعاد الأزمة المجتمعية التي تعاني منها هذه الدول، حيث إن توافر قواعد بيانات دقيقة وحديثة يمثل أحد المقومات الرئيسة لترشيد أو تفعيل عملية صنع السياسات والقرارات.

ورابعتها، أن إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة يمثل أحد المتطلبات الرئيسة لتعزيز قدرة الدول الإسلامية على مواجهة التحديات والاستحقاقات الكبرى التي تواجهها في الوقت الراهن سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، فهناك على سبيل المثال لا الحصر تحدى نقص الموارد الطبيعية وبخاصة المياه، وتحدى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وتحدى البيئة، وتحدى ظواهر التطرف والعنف والإرهاب، ناهيك عن التحديات المرتبطة بالعملة، وثورة المعلومات والاتصالات، واتساع نطاق اقتصاد المعرفة على الصعيد العالمي.

أولاً : التعليم الجامعي الحكومي : الكم على حساب الكيف

على الرغم من وجود تباينات بين الدول الإسلامية من حيث نظم التعليم الجامعي ودرجة تطوره، إلا أن التعليم الجامعي في الغالبية العظمى من هذه الدول يعاني من جملة من السلبيات وأوجه القصور البنيوية التي تحد من دوره في مواجهة المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي سواء على الصعيد الداخلي في كل دولة أم على الصعيد الخارجي. ولذلك ليس من قبيل المبالغة القول بأن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية يعاني من أزمة حقيقية مظاهرها عديدة وأسبابها متداخلة. وبدلاً من أن تصبح الجامعات في مقدمة المؤسسات الريادية التي تقود مسيرة تحقيق النهضة الحضارية والتنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، تحولت في عديد من الدول الإسلامية إلى مجرد معامل لتخريج أنصاف متعلمين من حملة الشهادات، الذين لا يمتلكون المهارات والقدرات التي تؤهلهم للانخراط في أسواق العمل، ولذلك ينضم الكثيرون منهم إلى طابور العاطلين. وتتجلى أبرز مظاهر أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي فيما يلي^(٢):

● الزيادة في الكم مع استمرار تدنى نوعية التعليم وجودته

لقد حققت الغالبية العظمى من الدول الإسلامية تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم الجامعي من الناحية الكمية، وهو ما يتجلى بوضوح في الزيادة في عدد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وفي نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، إلا أن هذه الزيادة الكمية

(٢) في معرض رصد أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في العالم الإسلامي استفاد الباحث من جملة من الأوراق والتقارير التي أصدرها البنك الدولي مابين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ عن التعليم العالي في بعض الدول الإسلامية مثل مصر، وباكستان، واليمن، وتونس، والأردن وغيرها، وهي تتعلق بمشروعات أسهم البنك في تمويلها من أجل إصلاح التعليم العالي في الدول المذكورة. وجميع هذه الأوراق والتقارير متاحة على موقع البنك على شبكة الانترنت (<http://www.worldbank.org/>). وانظر كذلك التقرير التالي عن التعليم العالي في تركيا:

Human Development Sector Unit, Europe and Central Asia Region, World Bank, Turkey - Higher Education Policy Study: Volume 1: Strategic Directions for Higher Education in Turkey , Report No.39674 - TU, June 2007.

لم تقترن في الأعم الأغلب بتحسين في نوعية التعليم وجودته. وهذا الأمر يمكن قياسه اعتماداً على مؤشرات منها: مستوى الخريجين وطبيعة مؤهلاتهم ومهاراتهم ومدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية واحتياجات أسواق العمل في الداخل والخارج، وحجم ونوعية البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات ونسبتها إلى حجم الإنتاج العالمي بهذا الخصوص من ناحية، ومدى مساهمتها في معالجة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية من ناحية أخرى، وطبيعة الدور الذي تقوم به الجامعة في خدمة المجتمع ومدى فاعليته، وموقع الجامعات في العالم الإسلامي ضمن التصنيفات العالمية المعروفة للجامعات... الخ. وقد خلصت دراسات وتقارير عديدة إلى أن معظم الجامعات في العالم الإسلامي تحتل مستويات متدنية في كل أو معظم المؤشرات المذكورة، وذلك ليس بالمقارنة مع الجامعات في الدول الغربية المتقدمة، ولكن بالمقارنة مع جامعات بعض دول الجنوب في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعموماً يرتبط تدنى نوعية التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بغياب أو ضعف تطبيق نظام الجودة الشاملة في هذا المجال سواء على مستوى مدخلات العملية التعليمية أم عملياتها أم مخرجاتها^(٣).

وبسبب المشكلات البنيوية التي يعاني منها التعليم الجامعي وما قبل الجامعي في العالم الإسلامي، فإن دوره التنموي والحضاري هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال. وعلى سبيل المثال، فقد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ إلى أن "أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هو عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لا يعنى فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل إن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية"^(٤). كما خلص تقرير أصدره البنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى "أن التقدم الكبير في التعليم في منطقة الشرق

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Pervez Amirali Hoodbhoy, "Science and the Islamic World: The Quest for Rapprochement," *American Institute of Physics*, August 2007.

(٤) انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة، ص ٥٠.

الأوسط وشمال أفريقيا لم ينعكس بصورة عامة في شكل نواتج إنمائية مثل النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وتخفيض أعداد الفقراء^(٥).

• تخلف المناهج الدراسية وأساليب التدريس

تعانى الجامعات في العالم الإسلامي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من تخلف المناهج الدراسية وأساليب التدريس، حيث يغلب الطابع التقليدي على كثير من المناهج الدراسية، مما يجعلها لا تعكس روح العصر وما يشهده من تحولات هائلة سواء على الصعيد الداخلي في الدول الإسلامية أم على الصعيد العالمي الذي تشكل ظاهرة العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعرفة أبرز ملامحه. وبالتالي لا تسهم هذه المناهج في تهيئة الطلاب وإعدادهم على نحو يمكنهم من التعامل مع هذه الحقائق والمعطيات الجديدة.

كما يُلاحظ أن تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية هي الغالبة على كثير من الجامعات في العالم الإسلامي، الأمر الذي لا يتوافق مع متطلبات أسواق العمل في الداخل والخارج، وهو ما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات على نحو مأساوي ذكره. كما أن مناهج التعليم الجامعي في بعض الدول الإسلامية مستوردة كلياً أو جزئياً من الخارج، مما يجعلها بعيدة عن خصوصيات الدول الإسلامية وأوضاعها^(٦).

أما أساليب التدريس فهي لا تختلف كثيراً عن المناهج من حيث تقليديتها وتخلفها، إذ يغلب عليها طابع المحاضرة والتلقين من جانب الأستاذ، مع الاعتماد في الغالب على كتاب أو مذكرات يقررها على الطلاب. كما يغلب عليها طابع الحفظ من جانب الطلاب. وتأتي عملية التقييم المتمثلة بالأساس في الامتحانات لتقيس مدى قدرة الطلاب على ممارسة الحفظ. وفي ظل هذا الوضع، فإن أساليب التدريس التي ترمي إلى تنمية قدرات التحليل

(٥) انظر:

البنك الدولي، الطريق غير المسلولك... إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص تنفيذي، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٧، ص ٧.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عواطف حسن على عبد المجيد، "أثر المناهج التعليمية على المجتمع"، في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم...، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢-١٨٣؛ اتحاد جامعات العالم الإسلامي، استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، ٢٠٠٦، ص ٤١-٤٢.

والتفكير النقدي لدى الطلاب، وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تؤهلهم للتعامل مع متطلبات العصر تكاد أن تكون غير موجودة في كثير من جامعات العالم الإسلامي، فضلاً عن غياب أو ضعف استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة التي تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية. ومن هذا المنطلق فإن المناهج الدراسية وأساليب التدريس غالباً ما تركز لدى الطلاب قيم الخضوع والطاعة وليس قيم التفكير النقدي والإبداع والقدرة على التكيف مع المستجدات والتعامل مع متطلبات العصر^(٧).

● ضعف مستوى المرافق والتجهيزات الجامعية

تعاني جامعات عديدة في العالم الإسلامي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من ضعف مستوى المرافق والتجهيزات الجامعية التي تمثل مكوناً رئيسياً في العملية التعليمية مثل المباني والمدرجات والقاعات والمختبرات والمعامل والمكتبات والورش... الخ. وقد كان لهذا الوضع انعكاساته السلبية على مخرجات التعليم الجامعي، حيث تنتشر في عديد من الدول ظاهرة تكدس الطلاب في المدرجات والقاعات بسبب كثرة عددهم وضعف قدرتهم الاستيعابية. كما أن قلة المختبرات والمعامل والورش يجعل طابع التلقين النظري لمعلومات مجردة للطلاب هو الغالب على العملية التعليمية، الأمر الذي يحول دون تنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال ممارسات عملية تتعلق بالبحث والتجريب وحل المشكلات.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن غالبية الجامعات، وبخاصة الجامعات الحكومية، في كثير من الدول الإسلامية تعاني من ضعف استخدام التقنيات والوسائل الحديثة التي تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية على نحو ماسبق ذكره. وعلى خلفية ذلك يمكن تفسير محدودية انتشار أنماط التعليم العالي الجديدة (غير التقليدية) مثل الجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعة الافتراضية في العالم الإسلامي^(٨).

(٧) لمزيد من التفاصيل عن أساليب التدريس في الجامعات العربية وانعكاساتها على الخريجين، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص ٥٢-٥٣.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: "القسم الخاص بأنماط التعليم العالي الحديثة" في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم...، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩٩ - ٩٣٦.

● ضعف مستوى الهيئات التدريسية والإدارية

إن دور الهيئات التدريسية والإدارية هو دور محوري في العملية التعليمية، لاسيما أن الإدارة سواء على مستوى الجامعات أم الوحدات المرتبطة بها تقوم بالدور الرئيسي في وضع خطط التطوير وتهيئة الظروف والمتطلبات اللازمة لتنفيذها بفاعلية وكفاءة. كما أن الهيئات التدريسية هي محور العملية التعليمية في الجامعات، فأعضاء هيئات التدريس هم الذين يصوغون المقررات والمناهج الدراسية ويقدمونها للطلاب عبر أساليب مختلفة، وهم يشكلون العمود الفقري في الأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات، فضلاً عن دورهم في خدمة المجتمع.

وبالنظر إلى واقع الحال في جامعات العالم الإسلامي، ورغم الجهود التي قامت - وتقوم - بها بعض الجامعات من أجل تطوير هيئاتها الإدارية والتدريسية، إلا أن ذلك لا ينفى حقيقة أن العديد من الجامعات تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من تدنى مستوى الهيئات الإدارية وبخاصة في ظل ضعف استقلالية الجامعات سواء على المستوى المالي أم الإداري، وغلبة الأساليب البيروقراطية التقليدية على نمط إدارتها لأنشطتها^(٩). كما تعاني هذه الجامعات من ضعف إنتاجية أعضاء هيئات التدريس سواء على مستوى التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها: ضعف التأهيل الأكاديمي ومحدودية فرص التنمية المهنية، وبالتالي فكيف يُتوقع من عضو هيئة تدريس أن يستخدم بعض وسائل وأدوات ثورة المعلومات والاتصالات في العملية التدريسية إذا كان هو لا يتقنها أصلاً، فضلاً عن زيادة الأعباء التدريسية، التي غالباً ما تكون على حساب الوقت المخصص للبحث. وعلى الرغم من حصول أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على دخول عالية في بعض الدول الإسلامية وبخاصة الدول النفطية إلا أن دخول أقرانهم في كثير من الدول الأخرى تُعتبر متدنية حتى بالمقارنة مع فئات مهنية أخرى داخل هذه الدول، وهو أمر يؤثر بالسلب على إنتاجية أعضاء هيئات التدريس،

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

World Bank, "Universities as Key Partners for Developing Good Governance Practices in MENA," MENA knowledge and Learning: Quick Notes Series, Number 19, January 2010.

وبخاصة عندما يقترب كل ذلك "بتدني مستوى التقدير للعلم والعلماء في بعض المجتمعات، وتردى الأوضاع الاجتماعية والسياسية وقلة الفرص للتنمية الأكاديمية والتربوية" (١٠).

● غياب أو ضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة في مجال التعليم الجامعي

تعانى الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من ضعف مؤسسات وآليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى استشراء الفساد السياسي والإداري في كثير من هذه الدول. وتشمل هذه الظاهرة قطاع التعليم الجامعي شأنه شأن العديد من القطاعات الأخرى. ولذلك تعج الجامعات في عديد من الدول الإسلامية بالكثير من مظاهر التسبب وتدني مستوى الأداء سواء على مستوى عملية التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. وفي هذا السياق، فإن عملية الرقابة على الجامعات الحكومية غالباً ماتت طبقاً لإجراءات حكومية روتينية تقوم بها جهات رسمية، وتكون في معظم الحالات شكلية من حيث إجراءاتها ونتائجها. وبذلك يغيب دور المجتمع في هذه العملية، كما يغيب دوره في صنع السياسات التعليمية على نحو ماسيأتى ذكره. ونظراً لذلك وغيره فقد خلص تقرير أصدره البنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن ترسيخ أسس وآليات المساءلة العامة يُعد من المتطلبات الرئيسة لإصلاح النظم التعليمية في الدول المعنية، فمن خلالها يتم "التأكد من أن التعليم كسلعة عامة يخدم مصالح أوسع نطاق من المواطنين" (١١).

وعموماً لا يمكن فهم مسألة غياب أو ضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة في قطاع التعليم الجامعي وغيره إلا في إطار غياب أو ضعف الديمقراطية في العالم الإسلامي، فغالبية النظم الحاكمة هي نظم تسلطية أو شبه تسلطية في أفضل الأحوال. ومن المعروف أن المساءلة والمحاسبة في إطار القانون من المرتكزات الرئيسة للديمقراطية.

(١٠) انظر:

اتحاد جامعات العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص. ٤٨.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

البنك الدولي، "الطريق غير المسلوكة...، مرجع سبق ذكره، ص. ٢. وانظر كذلك:

World Bank, "Education in the Arab World.....", Op.Cit.,3.

● الفساد الجامعي

يمثل الفساد في الجامعات أحد مظاهر أزمة التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية. وثمة أشكال عديدة لهذا الفساد تعرفها جامعات كثيرة منها على سبيل المثال: السرقات العلمية، والمحابة في الترقيات، والدروس الخصوصية، وتسريب الامتحانات، وعدم الدقة في عمليات تقييم الطلاب من قبل بعض أعضاء هيئات التدريس . . . الخ. ولاشك في أن انتشار الفساد في بعض الأوساط الجامعية إنما هو محصلة لعوامل عديدة منها: استئراء الفساد السياسي والإداري على مستوى المجتمع، حيث تحول الفساد في بعض الدول إلى مؤسسة ضخمة، وبالتالي لم تستطع الجامعات أن تعزل نفسها عن المحيط المجتمعي الفاسد الذي تسود فيه ثقافة الفساد وممارساته، فضلاً عن تدنى دخول أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية في كثير من الجامعات، وغياب أو تدنى مستوى الشفافية، وضعف مؤسسات وآليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة على نحو ماسبق ذكره^(١٢).

● وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية واحتياجات أسواق العمل إن من أهم أهداف التعليم الجامعي هو المساهمة في خلق قوة عمل مدربة تكون ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تخريج كوادر لديها القدرات والمهارات التي تمكنها من الانخراط في مختلف مجالات العمل والإنتاج. ولكن المفارقة الكبرى في غالبية الدول الإسلامية أن نسبة يعتد بها من خريجي الجامعات لا ينضمون إلى قوة العمل، بل إلى طابور العاطلين على نحو ماسبق ذكره. وفي هذا السياق، فقد خلصت ورقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ كانت معدلات البطالة بين حملة الشهادات الابتدائية والثانوية والجامعية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى مقارنة بثلاث مجموعات من دول العالم الأخرى، جرى تصنيفها إلى دول ذات دخل منخفض، وأخرى ذات دخل متوسط، وثالثة ذات دخل مرتفع^(١٣).

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

World Bank, "Universities as Key Partners for Developing Good Governance Practices in MENA," Op. Cit.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Djavad Salehi-Isfahani, "Human Development in the Middle East and North Africa," Human development Research Paper, 2010/26, United Nations Development programme, October 2010, p. 14, P.44.

ولاشك في أن ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في العالم الإسلامي إنما يؤكد وجود فجوة حقيقية بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية وسوق العمل، وذلك بسبب غياب التنسيق الفعال، والديناميكي بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي من ناحية والقطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى، فضلاً عن ضعف إجراءات توجيه طلاب المرحلة الثانوية إلى التخصصات الجامعية التي تلبي احتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية. وتأكيداً لذلك، فقد خلص تقرير أصدره البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن "حوالي ثلثي الطلاب في أكثر من نصف بلدان المنطقة يتخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وليس في مجالات العلوم الأساسية والرياضيات"^(١٤)، وبذلك أصبح واقع الحال في عديد من الدول الإسلامية يشير إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين بلا فرص عمل أو الفرص المتاحة أمامهم محدودة جداً مقابل وجود قطاعات إنتاجية وخدمية لا تتوافر لها العمالة المطلوبة بالقدر الكافي بحكم أن العمل فيها يحتاج إلى قدرات ومهارات لا تتوافر لدى الكثيرين من خريجي الجامعات.

وبصفة عامة، تؤكد ظاهرة ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات في الدول الإسلامية ضعف مساهمة التعليم الجامعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فبدلاً من أن يقوم التعليم بدوره المنشود في خلق قوة عمل مدربة ومؤهلة أسهم في زيادة معدل البطالة بين شريحة هامة وهي الشباب المتعلم. وفي ضوء ذلك، فقد خلص تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ إلى أن "الأنظمة التعليمية العربية لا تؤدي إلى تكوين الكتل الحرجة من رأس المال المعرفي النوعي الذي تحتاجه المجتمعات العربية للتولوج بثبات في اقتصاد المعرفة والمشاركة الفاعلة في مجتمع المعرفة"^(١٥).

(١٤) انظر:

البنك الدولي، الطريق غير المسلولك...، مرجع سبق ذكره، ص. ٤.

(١٥) انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سبق ذكره، ص. ١١١. وانظر كذلك:

Ayub Mehar, "From Knowledge Creation to Economic Development: The Missing Links in Muslim World," *Journal of Management and Social sciences*, Vol.1, No.1, (Spring 2005), pp.24-47.

● ضعف مساهمة الجامعات في توظيف البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لاشك في أن بعض الجامعات في العالم الإسلامي قامت - وتقوم - بجهود ملحوظة من أجل تعزيز دورها في مجال البحث العلمي، إلا أن ذلك يمثل الاستثناء وليس القاعدة، حيث إن الملمح العام بهذا الخصوص يتمثل في تواضع إسهام الجامعات في غالبية الدول الإسلامية في مجال البحث العلمي كمًّا ونوعًا، مما يؤكد تواضع دورها في إنتاج المعرفة وتطويرها، ونشرها من ناحية، وفي تقديم حلول عملية للمشكلات التي تواجهها الدول الإسلامية من ناحية أخرى.

وثمة عدة عوامل تفسر تواضع إسهام الجامعات في مجال البحث العلمي في العالم الإسلامي منها: تدنى مكانة البحث العلمي وأهميته ضمن أولويات النظم الحاكمة في غالبية الدول الإسلامية، ولذلك لا توجد في هذه الدول سياسات وخطط بحثية واضحة تعكس أولويات الدولة وتوجهاتها بهذا الخصوص، وإن وجدت تكون في معظم الأحوال خططًا على الورق فقط. فضلًا عن غلبة توجه التدريس وليس البحث العلمي على كثير من الجامعات، وضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، وتواضع مستوى المكتبات وقواعد البيانات والأجهزة والمعامل في كثير من الجامعات، ووجود فجوة بين الأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات من ناحية والجهات التنفيذية والقطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى، ولذلك تظل معظم البحوث التي تتم في الجامعات رهينة الأرفف والأدراج دون أن يُستفاد من نتائجها في تطوير أداء بعض المؤسسات أو معالجة بعض المشكلات القائمة. ومن المفارقات أن دولاً إسلامية عديدة تتعاقد مع شركات ومؤسسات أجنبية لتنفيذ بحوث لحسابها. كما أن وجود قيود متفاوتة على الحرية الأكاديمية في دول العالم الإسلامي يؤثر بالسلب على الأنشطة البحثية، حيث لا يوفر ذلك مناخًا مواتيًا للبحث العلمي^(١٦).

وتتمثل أهم أسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي فيما يلي:

(١٦) حول دور الجامعات العربية في مجال البحث العلمي، انظر:

د. محمد دوايشة، " دور البحث العلمي في تحقيق النهضة الشاملة، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم...، مرجع سبق ذكره، ص ص. ٧٦٧ - ٧٨٧.

● غياب التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم الجامعي

إن واحدة من أكبر المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية تتمثل في غياب التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب السياسات والبرامج التعليمية بسبب كثرة التغير والتبديل فيها نتيجة التخبط وعدم وضوح الرؤية، مما يحول دون إحداث تراكم نوعي في مجال التعليم الجامعي. وتُعتبر هذه الظاهرة محصلة لعوامل عديدة منها: تدنى مستوى عملية صنع السياسات العامة وعدم وجود تقاليد مؤسسية في هذا الشأن، وغياب الرؤية المتكاملة التي تنظر إلى التعليم الجامعي باعتباره منظومة فرعية، تضم عناصر ومكونات عديدة، ضمن منظومة أكبر تشمل التعليم بمختلف مراحله ومستوياته، وعدم وضوح الأهداف والأولويات، الأمر الذي يؤثر بالسلب على مضمون سياسات وبرامج التعليم الجامعي. ناهيك عن غياب أو ضعف التنسيق بين الجامعات من ناحية والقطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى، وغياب أو ضعف عمليات التقييم والمراجعة. وفي هذا السياق، حتى وإن تبنت بعض الدول الإسلامية سياسات وخطط جيدة للتعليم الجامعي على الورق، إلا أنه غالباً لا يتم تنفيذها بفاعلية وكفاءة^(١٧).

وفي ضوء ماسبق، فإن مجرد توافر الإمكانيات المالية لهذه الدولة أو تلك ليس كافياً لتحقيق نهضة حقيقية في مجال التعليم الجامعي بحيث يؤدي الدور المنوط به في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، حيث إنه من المهم أن تكون هناك استراتيجية متكاملة للتعليم الجامعي تستند إلى رؤية واضحة، فضلاً عن وجود الأجهزة والمؤسسات والموارد البشرية اللازمة لتنفيذها بفاعلية وكفاءة.

● نقص التمويل

لقد ترتب على الزيادة الملحوظة في الإنفاق على التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية خلال العقدين الأخيرين حدوث زيادة في أعداد الجامعات والخريجين. ولكن لم يقتصر ذلك بحدوث تحسن في نوعية التعليم ودرجة جودته، بل إن التوسع في الكم كان

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

على حساب الكيف على نحو ماسبق ذكره. وبلغة أخرى يمكن القول : إن الزيادة في الإنفاق على التعليم الجامعي كانت بهدف تلبية الطلب المجتمعي المتزايد عليه، وبخاصة في ظل الخصوصيات الديموجرافية للدول الإسلامية، حيث يمثل من هم دون سن الرابعة والعشرين حوالي ثلثي سكان العالم الإسلامي.

وباستثناء بعض الدول الإسلامية الغنية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن معدل الإنفاق الحكومي على الطالب في الجامعات الحكومية يُعتبر متدنياً في كثير من الدول الإسلامية. فعلى سبيل المثال بلغ هذا المعدل في كل من الأردن ومصر وسوريا في عام ٢٠٠٧، بلغ ٧٦٣، و٧٥٧، و٨١٤ دولارًا أمريكيًا على التوالي، وبلغ في كل من المغرب وتونس في عام ٢٠٠٨، ٢,٧٨٤، و١,٩٨٤ دولارًا أمريكيًا على التوالي، وبلغ في تركيا ٣,٩٠٩ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٤. وبالمقابل فقد بلغ معدل الإنفاق الحكومي على الطالب في التعليم العالي في عام ٢٠٠٤ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ ٢٢,٤٧٦، و١٠,٣٠٥، و١٠,٧٠٤، و١٠,٥٢٦ دولارًا أمريكيًا على التوالي^(١٨).

وفي ضوء ماسبق، فإن نقص التمويل يمثل أحد الأسباب الرئيسة لاستمرار تدنى مستوى التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، خاصة أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيسي للإنفاق على الجامعات الحكومية. ولاشك في أن محدودية موارد كثير من الدول وسوء إدارتها وتخصيصها إنما يضع قيودًا على قدرتها على التوسع في الإنفاق على التعليم الجامعي، حيث إن نقص المال يحد من القدرة على توسيع، وتحديث البني والمرافق الجامعية من مبان ومدرجات ومعامل ومختبرات ومكتبات. كما أنه يؤثر بالسلب على البحث العلمي، حيث إن القسم الأكبر من الميزانيات المخصصة للجامعات في كثير من الدول الإسلامية يُنفق على بند الأجور والمرتبات. ناهيك عن أن نقص التمويل يحول دون زيادة مرتبات أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بما يتفق والأعباء التي يقومون بها.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٩)، ص. ١٨٦ وما بعدها.

وفي هذا الإطار، فقد خلص التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية الذي تصدره مؤسسة الفكر العربي (بيروت)، خلص إلى أن "مشكلة التمويل تترك آثاراً على أداء الجامعات: نمو المؤسسة بمعدل لا يتناسب مع نمو مخصصاتها، تقلص عدد الأساتذة الذين يجرى تأهيلهم في الجامعات الغربية المرموقة واللجوء إلى إعدادهم محلياً، عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد، انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية، توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء، تراجع نصيب الطالب من الإنفاق... الخ، وهذا يدعو إلى التفكير والبحث في بدائل متنوعة للتمويل" (١٩).

● غياب أو ضعف تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي

إن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي يعنى ببساطة تحسين وتطوير المعايير والارتقاء بمستوى الأداء بالنسبة لمختلف جوانب العملية التعليمية ومكوناتها سواء على مستوى المدخلات أم العمليات أم المخرجات. ومن العناصر التي يجب أن يتضمنها نظام إدارة الجودة الشاملة على سبيل المثال: القوانين واللوائح المنظمة للتعليم الجامعي، وسياسات القبول والاعتماد، والمرافق والتجهيزات الجامعية، والمناهج الدراسية، وأساليب التدريس والتقييم، والهيئات التدريسية والإدارية، ومصادر التمويل، وقنوات الاتصال بين الجامعة والمجتمع. وكل ذلك سوف يضمن تحقيق جودة مخرجات التعليم الجامعي سواء على مستوى التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. ولكن تطبيق نظام إدارة الجودة في الجامعات هو أمر له متطلباته ومركزاته التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها (٢٠).

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص. ١٩٧.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي، انظر:

د. عصام شحادة على، " تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، " مجلة الباحث، العدد ٧، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وبالنظر إلى العالم الإسلامي يمكن القول : إن أزمة التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية هي في جوهرها تجسيد لغياب أو ضعف تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في هذا المجال . وهذه ظاهرة عامة تشمل قطاع التعليم الجامعي كما تشمل غيره من القطاعات ، حيث تغيب قيم وممارسات وضوابط تحقيق المهنية والجودة والإتقان لصالح قيم وممارسات العشوائية ، والتخبط ، واللامسؤولية ، مما يؤدي إلى تدنى مستوى الأداء في مختلف المجالات^(٢١) .

● غياب أو ضعف استقلالية الجامعات

تعانى الجامعات الحكومية في غالبية الدول الإسلامية من غياب أو ضعف الاستقلالية المالية ، والإدارية ، حيث تخضع لقواعد ، وإجراءات حكومية يغلب عليها الطابع البيروقراطي ، مما يحد من قدرتها على تطوير برامجها ، وخطط عملها . ونتيجة لذلك ، وبدلاً من أن تقوم الجامعات بدورها في تحقيق نهضة المجتمع من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة ، ونشرها ، وخلق قوة عمل مدربة تلبى احتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فقد أصبحت ضحية للبيروقراطية الحكومية لدرجة أن تعيينات أعضاء هيئات تدريس الجامعات في عديد من الدول مشروطة بموافقة الأجهزة الأمنية . ولذلك بات من الضروري " أن تصبح الجامعة سيدة أدواتها الأكاديمية والإدارية والمالية وتنتج متخرجين قادرين على التعامل بكفاءة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم . كل هذه العوامل كفيلة بأن تبنى الأسس لتنافسية إيجابية بين المؤسسات وترفع من أدائها ، وعطاءاتها " ^(٢٢) .

وثمة مشكلة تعاني منها الجامعات في الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، وهي مشكلة غياب أو ضعف الحرية الأكاديمية ، مما يؤثر بالسلب على دور

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد الحكيم بنود، " الاعتماد والجودة في التعليم العالي، " ؛ د. بدر سعيد الأغبري، " الجودة في التعليم العالي، " ؛ د. محمد إبراهيم الزكري، " ضمان الجودة في التعليم العالي: دراسة مقارنة بين النظام الأمريكي والنظام البريطاني ونموذج مقترح للتعليم العالي السعودي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم مرجع سبق ذكره، ص ص . ٢١٧ - ٢٢٩ ؛ ص ص . ٢٣١ - ٢٥٩ ؛ ص ص . ٢٩١ - ٣٢٠ .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

اتحاد جامعات العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص . ١٨ .

الجامعات في مجال البحث العلمي، حيث تكثر الخطوط الحمراء بشأن القضايا التي تنظر إليها الدولة على أنها قضايا حساسة، الأمر الذي كرس من ظاهرة الرقابة الذاتية لدى الكثيرين من أعضاء هيئات التدريس في عديد من الجامعات الإسلامية. وعموماً فإن مسألة الحرية الأكاديمية في الجامعات يتعين النظر إليها في سياق الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان في عديد من الدول الإسلامية.

ولكن الحديث عن ضرورة تعزيز استقلالية الجامعات لايعنى بحال من الأحوال غياب دور الدولة في مجال التعليم الجامعي، بل إن دورها أساسي ومطلوب وبخاصة فيما يتعلق ببعض الأمور الهامة ذات الصلة بالنهوض بالتعليم الجامعي مثل زيادة مخصصاته المالية، ووضع نظم للاعتماد والجودة مع توفير ضمانات التنفيذ الفعال لها باعتبار أن ذلك أحد العناصر الرئيسة لمعالجة مشكلات التعليم الجامعي وأوجه قصوره^(٢٣).

● ضعف التنسيق والتكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي

يمثل التعليم الجامعي إحدى حلقات المنظومة التعليمية في أية دولة، وبالتالي لايمكن فهم و تقييم حالته بمعزل عن مراحل التعليم ما قبل الجامعي وبخاصة التعليم الثانوي، فنسبة من الطلاب الذين يتخرجون من التعليم الثانوي يلتحقون بالجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، بمعنى أن مخرجات التعليم الثانوي تشكل مدخلات للتعليم الجامعي، الأمر الذي يؤكد حتمية التنسيق والتكامل بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي حتى يقدم الأول للثاني مدخلات جيدة^(٢٤). وبالنظر إلى واقع الحال في الدول الإسلامية يمكن القول : إن التكامل بالمعنى المؤسسي والوظيفي بين التعليم الثانوي والجامعي هو في عديد من الدول إما غائب أو محدود في أفضل الأحوال. وفي هذا السياق، فإن تدنى مستوى خريجي التعليم الثانوي في كثير من الدول الإسلامية يلقي بتأثيراته السلبية على

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٧.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. إبراهيم الأمين حجر، " التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٥.

التعليم الجامعي . ولذا فإن أي تطوير للتعليم الجامعي لن يحقق مردوده الإيجابي إلا إذا تم في إطار تطوير منظومة التعليم بصفة عامة .

ومن ناحية أخرى فإن الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تقوم بدور هام في النهوض بالتعليم ما قبل الجامعي ، وذلك من خلال تغذيته بالمدرسين والإداريين المؤهلين ، فضلاً عن دورها في إجراء البحوث والدراسات التي تسهم في حل المشكلات التي تواجه التعليم ما قبل الجامعي . ولكن نظراً لتدني نوعية مخرجات التعليم الجامعي سواء على مستوى الخريجين أم البحث العلمي في عديد من الدول الإسلامية ، فإن دوره في النهوض بالتعليم ما قبل الجامعي هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال^(٢٥) .

ثانياً : التعليم الجامعي الخاص : الربح على حساب الجودة

لقد باتت الجامعات الخاصة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاص تمثل مكوناً هاماً ضمن منظومة التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية . وكما أن للتعليم الجامعي الحكومي سلبياته ومشكلاته ، فإن واقع الحال يؤكد أن للتعليم الجامعي الخاص سلبياته ومشكلاته كذلك ، وثمة بعض القواسم المشتركة بين النوعين من التعليم بهذا الخصوص على نحو ماسيأتي ذكره .

● تطور التعليم الجامعي الخاص في العالم الإسلامي

لقد شهد العقدان الأخيران ظهور العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة في غالبية الدول الإسلامية . وعلى سبيل المثال ، وطبقاً لتقرير صدر في عام ٢٠٠٧ ، فإنه من بين إجمالي ٩٣ جامعة في تركيا كان هناك ١٥ جامعة خاصة ، ومن بين أكثر من ٣٠ جامعة في الأردن كان هناك ٢٢ جامعة خاصة . وفي بنجلاديش يوجد حوالي ٥٥ جامعة ومؤسسة خاصة للتعليم العالي^(٢٦) .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

The Hollings Center, **Quality Assurance in Higher education: An International Dialogue on Progress and Challenges - Conference Report**, July 2010, pp.25-26.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

The Hollings Center for International Dialogue, **Independent Universities in the Muslim World: A New Approach, Part II - Conference Report**, January 2007, pp. 2-4.

وهناك نوعان من الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي. أولهما، جامعات خاصة وطنية يؤسسها أفراد أو جماعات أو شركات أو جمعيات. وثانيهما، فروع لبعض الجامعات الأجنبية، حيث شهدت الآونة الأخيرة قيام بعض الجامعات الأجنبية بافتتاح فروع لها في عديد من الدول الإسلامية وبخاصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والبحرين وغيرهما.

وثمة عدة عوامل أسهمت - وتسهم - في زيادة عدد الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي خلال العقدين الأخيرين منها: قيام دول إسلامية عديدة بتبني سياسات الخصخصة، التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى، الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على توسيع أنشطته. وفي هذا السياق، اتجه بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في مجال التعليم وبخاصة في ظل زيادة الطلب على التعليم الجامعي في كثير من الدول الإسلامية وضعف قدرة الجامعات الحكومية على تلبية هذا الطلب. ويُعد هذا الأمر وثيق الارتباط بالزيادة السكانية في هذه الدول وغلبة صغار السن والشباب على هيكلها السكانية. فعلى سبيل المثال، وطبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٧، فإن حوالي ٦٦٪ من سكان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم أقل من ٢٤ سنة. ومن المتوقع أن يتزايد عدد أفراد الشريحة السكانية في مرحلة التعليم الجامعي بأكثر من الضعف خلال الثلاثين سنة القادمة^(٢٧).

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد عدد الجامعات الخاصة أيضاً هو ضعف قدرة الجامعات الحكومية على طرح تخصصات علمية جديدة تلبي الاحتياجات المستجدة لأسواق العمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وتمدد ظاهرة العولمة، وتنامي اقتصاد المعرفة. كما أن رغبة بعض الدول في تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي من بوابة الإعلام والتعليم قد دفعها لتسهيل عملية تأسيس جامعات خاصة وافتتاح فروع لجامعات أجنبية معروفة على أراضيها كما هو الحال في قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث باتت هذه الفروع تستقطب

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

البنك الدولي، الطريق غير المسلولك...، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٧، ص ٩٠.

الطلاب الراغبين في الحصول على شهادات من جامعات أجنبية دون الإقامة في الدول التي توجد بها الجامعات الأم، وبخاصة في ظل بعض القيود والتعقيدات التي باتت تواجه الطلاب بهذا الشأن على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها.

كما لا يمكن في هذا المقام إغفال عنصر مهم في معادلة التعليم الجامعي الخاص في العالم الإسلامي وهو وجود شرائح اجتماعية قادرة على تحمل الأعباء المالية لتعليم أبنائها في الجامعات الخاصة، ولولا وجود هذه الفئات التي تخلق الطلب على التعليم الجامعي الخاص لما اتجه القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

● إدارة الجامعات الخاصة

تتولى في العادة هيئات مستقلة بأسماء مختلفة مثل "مجالس أمناء" أو "مجالس عليا" أو غير ذلك، تتولى إدارة شؤون الجامعات الخاصة في الدول الإسلامية، وذلك في إطار القوانين أو القرارات التي تنظم عملية تأسيس هذه الجامعات. وعلى الرغم من تمتع هذه الجامعات بحكم التعريف بالاستقلالية في ميزانياتها وإدارة شؤونها المالية، إلا أن هناك تفاوتات بين الدول الإسلامية من حيث طبيعة علاقة الحكومات بالجامعات الخاصة الوطنية وبالذات فيما يتصل بترخيصها، وتقييم، واعتماد برامجها، وسياسات القبول، والترقيات التي تتبعها، ومدى التزامها بمعايير جودة العملية التعليمية... الخ. ففي بعض الدول كما هو الحال في تركيا ومصر تقوم وزارات أو مجالس للتعليم العالي بالإشراف على التعليم الجامعي الخاص، بل ونطبق بعض المعايير، والإجراءات المعمول بها في الجامعات الحكومية على الجامعات الخاصة، ولكن في دول أخرى تتمتع الجامعات الخاصة باستقلالية شبه كاملة في إدارة جميع شؤونها^(٢٨).

أما بالنسبة لفروع الجامعات الأجنبية الموجودة في كثير من الإسلامية، فهي تتمتع باستقلالية كاملة أو شبه كاملة في إدارة مختلف شؤونها وبخاصة في حال تأسيسها في إطار قوانين المناطق الحرة كما هو الحال في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ص. ١٨-١٨٣.
The Hollings Center for International Dialogue, Independent Universities in the Muslim World..., Op.Cit., p. 2.

● طبيعة العلاقة بين الجامعات الحكومية والخاصة

بصفة عامة لا يمكن الحديث عن وجود علاقة تعاون أو تنسيق مؤسسي بين الجامعات الحكومية والخاصة في عديد من الدول الإسلامية سواء على مستوى الخطط والبرامج التعليمية أم على مستوى الانخراط في أنشطة مشتركة تتعلق بالبحث العلمي أو خدمة المجتمع أو غير ذلك من الأمور. فالتنسيق بين النوعين من الجامعات هو تنسيق هامشي، ومحدود في أفضل الأحوال.

وثمة جوانب للعلاقة بين الجامعات الحكومية والخاصة تصب في غير صالح الأولى، بل وفي غير صالح العملية التعليمية برمتها. فجل الجامعات الخاصة في عديد من الدول الإسلامية لا يوجد لديها هيئات تدريسية خاصة بها تغطي مختلف التخصصات والمساقات العلمية التي تقدمها هذه الجامعات، ولذلك فهي تستقطب بعض أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية للعمل بها سواء بشكل كامل أم جزئي، وتقدم إغراءات مادية لجذب المعنّين للعمل بها، وبخاصة في الدول التي يعاني فيها أساتذة الجامعات الحكومية من تدني رواتبهم. وفي ضوء ذلك، فإن الجامعات الخاصة وبخاصة في المنطقة العربية لا تسهم في إعداد هيئات تدريسية خاصة بها، وأن اعتمادها على العاملين في الجامعات الحكومية بهذا الخصوص يكون في الغالب على حساب العملية التعليمية في هذه الجامعات، حيث يصبح جهد الأستاذ مشتتاً بين عمله في الجامعة الحكومية والجامعة أو الجامعات الخاصة المتعاقد معها.

● مشكلات الجامعات الخاصة : الربح على حساب الجودة

يعانى التعليم الجامعي الخاص - شأنه شأن التعليم الجامعي الحكومي - من جملة من المشكلات التي تؤثر بالسلب على جودة مخرجاته. ومع التسليم بوجود تفاوتات بين الدول الإسلامية بهذا الخصوص، وكذلك وجود تفاوتات بين الجامعات الخاصة داخل الدولة الواحدة، حيث إن هناك جامعات قليلة تمتلك المقومات الرئيسة للجامعة، وأثبتت وجودها ومكانتها على خارطة التعليم الجامعي، وأخرى تفتقر إلى ذلك. مع التسليم بهذا الوضع فإن جل المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي الخاص مبعثها اهتمام جامعات عديدة بتحقيق الربح على حساب الجودة، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على مختلف جوانب العملية التعليمية في هذه الجامعات.

وبصفة عامة، تتمثل أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الخاص فيما يلي :

- ١ - ضعف الهياكل والبنى التحتية. تعاني جامعات خاصة عديدة في كثير من الدول الإسلامية من ضعف وهشاشة الهياكل والبنى التحتية التي تمثل مقومات أساسية للجامعة بالمعنى المتعارف عليه مثل المباني والمدرجات، والمكتبات، والمعامل والمختبرات وغير ذلك.
- ٢ - غياب أو ضعف الجدية والالتزام في تطبيق المعايير والضوابط المرتبطة بتحقيق الجودة في العملية التعليمية. ويتجلى ذلك بوضوح في سياسات القبول، ونظم التقييم والامتحانات، وسياسات استقطاب وتعيين أعضاء هيئات التدريس. وكل ذلك ينعكس بالسلب على مستوى خريجي هذه الجامعات^(٢٩). وعموماً، فإن مثل هذه الممارسات يمكن فهمها في سياق أن هدف جل الجامعات الخاصة هو تعزيز الربح، ولذلك تسعى لاستقطاب المزيد من الطلاب باعتبار أن الرسوم الدراسية تمثل المصدر الرئيس لدخل معظم الجامعات الخاصة.
- ٣ - غياب أو ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، حيث تُعتبر غالبية الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي ذات توجه تدريسي، فهي ليست جامعات بحثية أو بالأحرى لاتولى البحث العلمي أهمية تُذكر. وبالتالي فإن دورها في إنتاج المعرفة العلمية ونشرها هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال.
- ٤ - ضعف اهتمام كثير من الجامعات الخاصة بإعداد وتأهيل الكوادر التدريسية الخاصة بها، حيث تقوم باستقطاب بعض أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية للعمل بها سواء بدوام كامل أم جزئي. ولاشك في أن تواضع مستوى رواتب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية في كثير من الدول الإسلامية يدفع بعضهم لقبول العمل في الجامعات الخاصة باعتبارها تقدم رواتب أفضل على

(٢٩) على سبيل المثال، انظر تقييماً للتعليم الجامعي الخاص في تركيا:

Fatma Mizikaci, "Higher Education in Turkey," *Monographs on Higher Education*, UNESCO - CEPES, 2006, pp. 26- 27.

نحو ماسبق ذكره^(٣٠). وبذلك تقوم الجامعات الخاصة بتفريغ الجامعات الحكومية من كوادرها المتميزة، دون أن تسهم في خلق مثل هذه الكوادر بشكل مؤسسي وفعال.

٥ - إذا كان الفساد الجامعي منتشرًا بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في الجامعات الحكومية في كثير من الدول الإسلامية، فإنه أكثر انتشارًا في الجامعات الخاصة وبخاصة تلك التي لا تمتلك تقاليد جامعية. ويصبح الأمر أكثر خطورة في ظل ضعف عمليات الإشراف، والمتابعة من قبل الجهات الحكومية المختصة على الجامعات الخاصة للتأكد من مدى جدية التزامها بالقوانين والقرارات واللوائح التي تنظم عملها. بل إنه في بعض الدول العربية هناك جامعات خاصة فتحت أبوابها للطلاب دون أن تحظى بالاعتراف حسب القواعد القانونية والمؤسسية المعمول بها. ويطرح هذا الأمر العديد من القضايا، والإشكاليات المرتبطة بسياسات وإجراءات الاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة المعمول بها في الدول الإسلامية سواء على مستوى الجامعات الحكومية أم الخاصة. وقد تم خلال السنوات الأخيرة الكشف عن كثير من المخالفات التي تمارسها الجامعات الخاصة، وجرى توقيع عقوبات على بعضها، وذلك على غرار ماحدث في مملكة البحرين خلال العام ٢٠٠٩، حيث ثبت أن عددًا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة تخالف القوانين واللوائح المعمول بها في هذا المجال^(٣١). وفي هذا السياق، فقد قال أحد الأكاديميين البحرينيين: " بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مجتمعنا (مملكة البحرين) أصبحت مراكز لمنح شهادات غير معتمدة، وغير معترف بها في المنطقة، وعند التساؤل عن الأسباب نجد أنها بين أيدينا، فهي تكمن في عدم التزام تلك

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Hollings Center for International Dialogue, Independent Universities in the Muslim World....., Op.Cit., p. 4.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. محمد السيد، " أزمة التعليم العالي في مملكة البحرين، " جريدة أخبار الخليج البحرينية، ٨/١٢ / ٢٠٠٩.

<http://www.maqalati.com/0080.php>

الجامعات الخاصة بالقوانين والقرارات التي تصدر عن مجلس التعليم العالي " (٣٢) .
كما أن هناك الكثير من مظاهر التسيب التي يعرفها قطاع التعليم الجامعي الخاص في مصر لدرجة أن دولاً عربية باتت تحظر على طلابها الالتحاق بعدد من الجامعات الخاصة المصرية .

٦ - نظرًا لأن الهدف الرئيس لجل الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في عديد من الدول الإسلامية هو تحقيق الربح بل ، وتعظيمه ، فقد أصبحت ممارساتها محكومة في الغالب بمبدأ ضغط النفقات إلى أقصى حد ممكن ، بما يعنى أن اهتمامها بالاستثمار في العملية التعليمية على نحو يحقق جودتها ، ويرتقى بها هو اهتمام محدود في أفضل الأحوال .

ثالثًا : التعليم الجامعي الأهلي : محدود الانتشار رغم أهميته

التعليم الجامعي الأهلي هو تعليم خاص (غير حكومي) غير ربحي ، حيث يتمثل في الجامعات الخاصة التي يؤسسها أفراد أو جمعيات بهدف تقديم خدمة تعليمية جيدة دون اعتبار لعنصر الربح المادي الذي يُعد المحرك الرئيسي للجامعات الخاصة .

وعلى الرغم من أن التعليم العالي الأهلي شكل مكونًا مهمًا في خبرة الحضارة العربية الإسلامية ، حيث برز في الإطار دور الوقف في تأسيس ودعم الكثير من قطاعات ومجالات التعليم ، والثقافة في مختلف مناطق العالم الإسلامي ، إلا أن دور الوقف في هذا المجال تراجع بشكل كبير في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وإن كانت بوادر هذا التراجع سابقة على ذلك ، حيث يمكن تتبع جذورها منذ بدايات التدهور في العالم الإسلامي خلال القرن السابع عشر . وعلى خلفية ذلك يطالب كثيرون بتفعيل دور الوقف في دعم التعليم الجامعي في العالم الإسلامي . ويمكن أن يأخذ ذلك أشكالاً عديدة منها : تأسيس جامعات ومعاهد أهلية للتعليم العالي ، وتخصيص موارد وقفية لدعم ميزانيات الجامعات القائمة بما يمكنها من التغلب على مشكلة نقص التمويل ، فضلًا عن دعم البحث العلمي ، وتحديث المكتبات

(٣٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

د . فيصل الملا عبد الله ، " خمسة تحديات أمام مجلس التعليم العالي المقبل ، " جريدة أخبار الخليج البحرينية ، ١٧ / ١ / ٢٠١١ .

والمعامل والمختبرات، والإنفاق على غير القادرين من طلاب الجامعات وبخاصة في الدراسات العليا^(٣٣).

وبالنظر إلى الواقع الراهن في العالم الإسلامي، يلاحظ أن الجامعات الأهلية محدودة. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى بعض الأمثلة مثل: جامعة بيروت العربية التي تحولت منذ عام ١٩٨٥ إلى ملك لوقف "جمعية البر والإحسان"، حيث إن أموال الجامعة تُعتبر كلها أموال وقف البر والإحسان. و"يتكون هذا الوقف من جميع العقارات والمؤسسات والتراخيص والحقوق المادية والمعنوية المملوكة من الجمعية. وبالتالي فإن الجامعة تابعة ماليًا للوقف، وليس الوقف بتصرفها"^(٣٤). وهناك أيضًا كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي - دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي كلية خيرية وقفية أسسها في عام ١٩٨٦ رجل الأعمال الإماراتي الأستاذ جمعة الماجد. وهي تتكون من فرعين، أحدهما للطلاب والآخر للطالبات. وتضم تخصصين أساسيين هما: الدراسات الإسلامية واللغة العربية، وهي تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في هذين التخصصين^(٣٥). وفي يناير ٢٠١١ وافق مجلس الجامعات الخاصة والأهلية في مصر على تحويل ثلاث جامعات خاصة هي النيل والفرنسية والمصرية للتعليم الإلكتروني، تحويلها إلى جامعات أهلية بحيث يصبح هدفها الرئيسي الوحيد هو خدمة العلمية التعليمية وليس السعي من أجل تحقيق أرباح، على أن يتم ضخ أي أرباح تتحقق داخل الجامعة مرة أخرى دون توزيعها^(٣٦).

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول دور الوقف في دعم التعليم والثقافة في الخبرة الإسلامية، انظر: د. سامي الصلاحيات، "دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية: قراءة في خطة مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا،" مجلة الجامعة، اتحاد الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٤؛ د. حسن عزوزي، إسهام الجامعات الإسلامية في الحضارة الإنسانية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، الفصل الثالث - الجزء الخاص بالوقف؛ د. فيصل الملا عبد الله، "التمويل الأهلي لدعم التعليم الجامعي،" جريدة أخبار الخليج البحرينية، ٣/٩/٢٠١٠.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢-١٨٣. والاقتراس منقول من نفس المصدر: ص ١٩٤.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

<http://www.islamic-college.ac/nabdanew/htm>

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: جريدة الأهرام المصرية، ٢٣/١/٢٠١١.

كما يُعد الوقف أحد المصادر الهامة في تمويل بعض الجامعات في العالم الإسلامي، وهو يُسمى في هذه الحالة "وقفًا وظيفيًا" هدفه دعم الأنشطة التدريسية والبحثية للجامعة دون أن تكون مملوكة أو تابعة للجهة صاحبة الوقف على غرار جامعة بيروت العربية، حيث يُعد الوقف في مثل هذه الحالة وقفًا تأسيسيًا. وهناك نماذج عديدة للوقف الوظيفي في العالم الإسلامي منها الوقفيات المخصصة لبعض الجامعات السعودية مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا. كما أسهم الوقف بحوالي ٦,٢٪ من مجموع إيرادات الجامعة الأمريكية في بيروت للعام ٢٠٠٧. وشكلت الموارد الوقفية والمنح حوالي ٩,٩٪ من إجمالي إيرادات جامعة البلمند (لبنان) للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨^(٣٧).

وفي جميع الحالات فإن التعليم الجامعي الأهلي (غير الربحي) يمكن أن يشكل رافدًا هامًا في تعزيز المنظومة التعليمية في الدول الإسلامية في حال تم تفعيل دور الوقف في هذا المجال سواء أخذ شكلًا تأسيسيًا أم وظيفيًا. ولعل الخبرة التاريخية الإسلامية من ناحية، والتجارب الراهنة لكثير من الدول الغربية في هذا المجال إنما تؤكد حقيقة الدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف وغيره من أشكال التمويل الأهلي في دعم التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة^(٣٨).

رابعًا: دور المجتمع في مجال التعليم الجامعي: نموذج لضعف المشاركة المجتمعية في مجال السياسات العامة

على الرغم من أن السياسة التعليمية هي من أكثر السياسات العامة ارتباطًا بالمجتمع وتأثيرًا فيه سواء على مستوى مدخلاتها أم مخرجاتها، إلا أن المشاركة المجتمعية في رسم السياسة التعليمية - وبخاصة في مجال التعليم الجامعي - وتنفيذها والرقابة على عملية التنفيذ هي مشاركة تكاد أن تكون غائبة أو هامشية في غالبية الدول الإسلامية، حيث إنه

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ص. ١٩٣-١٩٤؛ ص ص. ٢٠٧-٢١٠.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول بعض النماذج العالمية في مجال الوقفيات الجامعية، انظر: المرجع السابق، الفصل الرابع.

عادة ما تُرسم السياسات العامة بما فيها السياسة التعليمية في دوائر حكومية وبيروقراطية ضيقة، وبعيداً عن أية مشاركة مجتمعية حقيقية. وبما أن المجتمع غائب، أو مغيب عن عملية صنع السياسة التعليمية فإنه لا يُتوقع منه أن يقوم بدور مؤثر في تنفيذ هذه السياسة أو ممارسة الرقابة على عملية تنفيذها من خلال أدوات الرقابة الشعبية المتعارف عليها. ولذلك كثيراً ما تقوم حكومات في دول إسلامية بالتغيير والتبديل في السياسات التعليمية دونما أي تحسب لردود أفعال المجتمع باعتباره المستهدف بهذه السياسة.

وفي ضوء ماسبق، فإنه يندر أن يسمع المرء أن حكومة في دولة إسلامية أدارت حواراً مجتمعياً، أو أجرت استطلاعاً لآراء عينة من المعنيين بشأن السياسة التعليمية حتى تقف على رؤاهم وتصوراتهم بشأن هذه السياسة من حيث الأولويات، والأهداف، ومخرجات التعليم الجامعي، وأهم التحديات التي تواجهه، وسبل التعامل معها . . . الخ.

وعموماً فإن غياب أو ضعف مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمية وغيرها من السياسات العامة يمكن فهمه في ضوء أزمة الديمقراطية التي تعاني منها غالبية الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة. فالنظم السلطوية أو شبه السلطوية السائدة في العالم الإسلامي، وبخاصة في المنطقة العربية تفرض قيوداً سياسية وقانونية وإدارية وأمنية على مختلف القوى، والتيارات السياسية والاجتماعية، وتحتكر عملية صنع القرارات، والسياسات العامة من منطلق فرض الوصاية على شعوبها باعتبارها هي الأدرى بمصالح هذه الشعوب. ولاشك في افتقار الجامعات في غالبية الدول الإسلامية إلى الاستقلالية الحقيقية ووقوعها تحت سيطرة الحكومات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة إنما يكرس من ظاهرة غياب المشاركة المجتمعية في صنع سياسات التعليم الجامعي^(٣٩).

خامساً: دور الجامعة في خدمة المجتمع: فجوة بحاجة إلى تجسير

استناداً إلى المنظور التاريخي الاجتماعي المقارن يمكن القول: إن الجامعات تأتي في طليعة المؤسسات التي تقوم بدور القاطرة في عملية تحديث وتنمية المجتمعات الإنسانية سواء من خلال المساهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها، أو نشر قيم النهضة والتقدم،

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. بدر سعيد الأغبري، " الجودة في التعليم العالي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٢.

أو المساهمة في خلق قوة عمل مدربة تلبي احتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية، والخدمية من الأيدي العاملة، أو المساعدة في تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال البحث العلمي^(٤٠).

وفي ضوء ماسبق، فإن واحدة من أبرز مشكلات التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية تتمثل في وجود فجوة حقيقية بين الجامعة، والمجتمع، لدرجة أن الجامعات أصبحت في كثير من الحالات مجرد كيانات معزولة عن مجتمعاتها، فلا هي تقوم بالدور المتعارف عليه للجامعات باعتبارها مراكز إشعاع فكري وثقافي في المجتمع، ولا هي تلبي احتياجات أسواق العمل من الخريجين الذين يمتلكون المهارات والقدرات التي تؤهلهم للتعامل بفاعلية مع المستجدات التي تشهدها هذه الأسواق، حيث إن تردى نوعية التعليم الجامعي تجد ترجمتها الواضحة في مستوى الخريجين، ولذلك ينضم الكثيرون منهم إلى طابور العاطلين على نحو ماسبق ذكره.

ونظرًا لضعف اهتمام كثير من الجامعات في العالم الإسلامي بالبحث العلمي وبخاصة في ظل عدم وجود سياسات وخطط واضحة للبحث العلمي من ناحية، وتواضع الميزانيات المخصصة لهذا الغرض من ناحية ثانية، وتزايد الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق أعضاء هيئات التدريس من ناحية ثالثة، فإن إسهامها في إجراء البحوث، والدراسات ذات الصلة بمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية هو إسهام هامشي ومحدود، بل يكاد أن يكون منعدماً في كثير من الحالات. وثمة جانب آخر لهذه المشكلة مفاده أنه حتى في حالة قيام بعض الجامعات بإنجاز بعض البحوث والدراسات الهامة فإنه نادرًا ما تلقت إليها الجهات التنفيذية وتأخذ نتائجها على محمل الجد، حيث لا يشكل البحث العلمي الرصين رافدًا أو مدخلًا أساسيًا في عملية صنع السياسات في هذه كثير من الدول الإسلامية.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، حول دور الجامعة في خدمة المجتمع، انظر:

د. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، " دور الجامعة في خدمة وتنمية احتياجات المجتمع، "؛ أ. محمد الرشيد سيد، " دور الجامعات في تنمية المجتمعات، " فى: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم...، مرجع سبق ذكره، ص ص. ١٩٧-٢٠٦؛ ص ص. ٢٠٩-٢١٤.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هناك مظاهر أخرى للفجوة بين الجامعة والمجتمع في الأقطار الإسلامية منها: غياب، أو ضعف مشاركة المجتمع في رسم سياسات التعليم العالي وتنفيذها ومراقبة عملية التنفيذ على نحو ماسبق ذكره، وعدم وجود شراكات حقيقية بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية بحيث تسهم الجامعات في تطوير هذه القطاعات من خلال البحث العلمي التطبيقي، وتسهم الأخيرة في تمويل البحث العلمي في الجامعات، وتوفير فرص التدريب العملي لطلابها. ناهيك عن غياب أو ضعف دور المجتمع في تمويل التعليم العالي بصفة عامة باعتبار أن نقص التمويل يمثل أحد المعوقات الرئيسة لعملية تطويره. وفي هذا السياق، يركز البعض على دور القطاع الخاص في دعم ميزانيات التعليم العالي في الدول الإسلامية، حيث يرون أن هذا الدور غائب أو محدود في أفضل الأحوال، ولذا يطالبون بضرورة وجود شراكة بين القطاع الخاص والتعليم الجامعي^(٤١).

وفي ضوء ماسبق، فقد خلصت دراسات وتقارير عديدة إلى أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لم يقم بدوره المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مرتكزات مجتمع المعرفة في العالم الإسلامي^(٤٢). وعلى سبيل المثال، فقد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن " في مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة"^(٤٣). وما ينطبق بهذا الخصوص على الدول العربية ينطبق على كثير من الدول الإسلامية. كما خلص تقرير

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد العزيز عبد الله الجلال، " تفعيل الشراكة بين التعليم العالي والقطاع الخاص، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم...، مرجع سبق ذكره، ص ٥١-٥٤.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول الوضع في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا، انظر:

The World Bank, *The Road Not Travelled: Education in the Middle East and Africa*(Washington,D.C.: The World Bank, 2008),Chapter 2.

(٤٣) انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

للبنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن " التقدم الكبير المسجل في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم ينعكس بصورة عامة في شكل نواتج إنمائية مثل النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وتخفيض أعداد الفقراء. وربما يكون ذلك ناتجاً عن خصائص معينة في النظام التعليمي بقدر ما هو ناتج عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان المعنية" (٤٤).

سادساً : جهود إصلاح التعليم الجامعي في العالم الإسلامي : رؤية نقدية

لقد بذلت دول إسلامية عديدة جهوداً متنوعة من أجل إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة خلال العقدین الماضیین . وقد تسارعت وتيرة هذه الجهود في أعقاب هجمات الحادي من سبتمبر وماترتب عليها من آثار وتداعيات معروفة . وفي هذا السياق، فقد شهدت دول إسلامية عديدة عقد العديد من المؤتمرات والندوات، وصدور الكثير من التقارير والبحوث التي تناولت مسألة تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه . كما تبنت بعض الدول خططاً وسياسات لتحقيق هذا الهدف . ورغم كل ذلك، فإن جهود إصلاح التعليم الجامعي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث لا يزال يعاني الكثير من السلبيات وأوجه القصور على نحو ماسبق ذكره .

وبدون الخوض في تفاصيل مطولة، يمكن القول إن تعثر جهود إصلاح التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية يرجع إلى أسباب عديدة ومتداخلة منها مايلي :

- ١ - غياب الرؤية الشاملة : فالكثير من خطط وبرامج إصلاح التعليم الجامعي وبخاصة في البلدان العربية افتقرت إلى الرؤية الشاملة، أي لم تعالج مختلف الجوانب ذات الصلة بالعملية التعليمية ومنها : الهياكل والبنى التحتية للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، والمناهج الدراسية، وأساليب التدريس، وأعضاء هيئات التدريس، ومصادر التمويل، و نمط الإدارة، ومعايير التقييم والاعتماد وضمان الجودة، ومتطلبات تحقيق الشفافية، والعلاقة بين الجامعات وقطاعات العمل والإنتاج ... الخ. وفي ضوء ذلك، فقد سارت دول عديدة في عملية إصلاح

(٤٤) انظر: البنك الدولي، الطريق غير المسلوک...، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

التعليم الجامعي بمنطق العلاج الجزئي، أو تقديم المسكنات لبعض المشكلات والتحديات دونما نظرة شاملة، ومتكاملة لمختلف مكوناته، وعناصره.

٢ - الفصل بين التعليم الجامعي والتعليم العام في عملية الإصلاح : لا يمكن إصلاح التعليم الجامعي دون إصلاح التعليم العام (ما قبل الجامعي) باعتبار أن مخرجاته هي مدخلات للتعليم الجامعي، كما أن خريجي الجامعات هم الذين يقومون بالدور الأساسي في التعليم العام سواء على مستوى الإدارة أم التدريس، أي أن مرحلة التعليم الجامعي هي الحلقة الأخيرة في مسلسل العملية التعليمية، وبالتالي فإن إصلاح التعليم الجامعي لا بد أن يأتي في إطار استراتيجية أكبر لإصلاح النظام التعليمي برمته، وهو أمر لم يتحقق في كثير من الدول الإسلامية، حيث جرت محاولات إصلاح التعليم الجامعي بمعزل عن إصلاح التعليم العام. وانتهى الأمر بتعثر عملية الإصلاح على المستويين، واستمرار تردى نوعية التعليم في جميع مراحله كما هو الحال في مصر، وعديد من الدول الإسلامية الأخرى.

٣ - التخطي وعدم الاستمرارية : تعد هذه المشكلة من أبرز السلبيات التي عانى - ويعانى - منها قطاع التعليم وغيره من القطاعات في عديد من الدول الإسلامية خلال العقدين الماضيين، حيث اتسمت سياسات التعليم سواء العام أم الجامعي بالتقطع وعدم الاستمرارية، مما أفقدها طابع التراكم الذي يجب أن تتسم به السياسة العامة، وبخاصة في مجال التعليم باعتبار أن نتائج السياسات التي يجرى تطبيقها لا تتبلور بشكل جلي إلا بعد مرور فترة من الزمن. وفي هذا السياق، يلاحظ في عديد من الدول الإسلامية أن السياسات العامة في مجال التعليم الجامعي أو غيره من المجالات تتعرض للتغيير والتبديل مع تغير الوزراء، فالوزير الجديد لا يتبنى في العادة ما بدأه سلفه، ولكنه يبدأ من الصفر وهكذا. ولا شك في أن كثرة التغيير والتبديل في سياسات خدمية تمس كل بيت مثل سياسات التعليم إنما يدل على عدم وضوح الرؤية، ووجود حالة من التخطي لدى القائمين على أمر هذه السياسات.

٤ - ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات : هناك الكثير من الأفكار والاستراتيجيات والخطط والمشاريع الجيدة المتعلقة بإصلاح التعليم الجامعي والتعليم بصفة عامة في العالم الإسلامي. ولكن المشكلة في عديد من الحالات تتمثل في ضعف فاعلية

وكفاءة الأجهزة الحكومية في تنفيذ السياسات والخطط سواء في مجال التعليم أو غيره من المجالات، مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة في مقدمتها: تدنى القدرات المؤسسية، والتنظيمية، وبخاصة في ظل غياب أو ضعف ثقافة وتقاليد العمل المؤسسي، واستثناء البيروقراطية والروتين، وضعف المساءلة والمحاسبة على تنفيذ السياسات العامة.

٥ - غياب أو تعثر الإصلاح في القطاعات المجتمعية الأخرى: إن النظام التعليمي في أي مجتمع هو نظام فرعي ضمن نظم فرعية أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية... الخ، وهو يتأثر بهذه النظم ويؤثر فيها. وبالتالي لا يمكن إصلاح النظام التعليمي دون إصلاح النظم الأخرى أو على الأقل دون وجود مدخلات إيجابية للتعليم من النظم الأخرى. وعلى سبيل المثال يمكن القول: إن تسلطية النظام السياسي تنعكس بالسلب على التعليم الجامعي، حيث يسعى النظام التسلطي للهيمنة على الجامعات، مما يفقدها الاستقلالية الحقيقية، وبخاصة في ظل بدعة نظام الحرس الجامعي التي تعرفها دول إسلامية عديدة وبخاصة في المنطقة العربية. كما أن ضعف موارد الدولة نتيجة تخلف أدائها الاقتصادي وضعف بنائها الإنتاجية والخدمية يؤثر بالسلب على الميزانية المخصصة لقطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، وبخاصة في بلدان تجعل أولوية تخصيص الموارد للدفاع والأمن بمعناه السياسي، أي أمن النظام الحاكم، وليس الأمن بمعناه الإنساني أو المجتمعي. كما أن الفقر يدفع كثيرًا من العائلات إلى منع أبنائهم من التعليم حتى يلتحقوا بسوق العمل مبكرًا ويصبحوا مصدرًا لدخل يعين الأسر على مواجهة الضغوط، والأعباء الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يمكن القول: إن إصلاح التعليم الجامعي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية للإصلاح الشامل تستند إلى أولويات وأهداف واضحة، يتم ترجمتها إلى سياسات وخطط واقعية، مع توفير كل متطلبات، ومقومات التنفيذ الفعال لها.

خاتمة: في أسس ومنطلقات النهوض بالتعليم الجامعي في العالم الإسلامي

ثمة عدة نتائج يمكن تأكيدها في ختام هذه الدراسة:

أولاًها، أن التعليم الجيد يُعد من المتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية والتقدم، وبخاصة في ظل التحديات الراهنة التي يمثلها عصر العولمة، وثورة المعلومات، والاتصالات، واقتصاد المعرفة.

وثانيتهما، مع التسليم بأن بعض الدول الإسلامية حققت بعض التقدم الملحوظ في مجال التعليم الجامعي، إلا أنها تظل تمثل الاستثناء، حيث أن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية يعاني من مشكلات عديدة تجعله في وضع حرج، حيث إن تردى نوعية التعليم تجد ترجمتها الحقيقية في تدنى مستوى الخريجين، وضعف مستوى البحث العلمي كماً وكيفاً، وعزلة الجامعة عن المجتمع. ولذلك لا يؤدي هذا النوع من التعليم الدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ الأصالة الحضارية، وبناء مجتمع المعرفة، وبخاصة في تفاقم ظاهرة البطالة في أوساط المتعلمين في غالبية الدول الإسلامية.

وثالثتها، أن أسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي متنوعة، بعضها يتعلق بالأزمات البنوية التي تعاني منها الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وبعضها الآخر يتعلق بتدني مكانة التعليم ضمن أولويات النظم الحاكمة في كثير من هذه الدول، وهو ما يترتب عليه تواضع نصيب التعليم في الميزانية العامة للدولة مقارنة بأنصبة قطاعات أخرى وبخاصة الأمن، والدفاع، وبعضها الثالث يتعلق بطبيعة سياسات التعليم الجامعي من حيث أولوياتها وأهدافها ومدى الفاعلية في تنفيذها، وتقييم نتائجها، ناهيك عن غياب أو ضعف العلاقة الصحية والصحيحة بين الجامعة والمجتمع.

ورابعتهما، أنه ليس هناك حاجة لتقديم المزيد عن تشخيص مظاهر وأسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، فهذه الأمور باتت معروفة ومعلومة لجميع المعنيين. ولكن بالمقابل هناك حاجة ملحة من أجل تطوير استراتيجيات وخطط تطوير التعليم الجامعي في ضوء المستجدات الراهنة من ناحية، والتقييم الموضوعي لنتائج جهود ومحاولات إصلاح هذا التعليم من ناحية أخرى. ومع التسليم بوجود بعض التفاوتات بين الدول الإسلامية من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، إلا أنها يمكن أن تستفيد من "استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي" التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دورته الثالثة التي

عُقدت في الكويت عام ٢٠٠٦، بحيث تتخذها كاستراتيجية استرشادية في تطوير استراتيجياتها الوطنية لاسيما أنها تتسم بالشمول، وتغطي مختلف المجالات والقضايا ذات الصلة بإصلاح التعليم الجامعي وتطويره^(٤٥). وتبقى العبرة في نهاية المطاف بمدى فاعلية الأجهزة والمؤسسات المعنية في هذه الدولة أو تلك في تنفيذ الاستراتيجية المطروحة، وتوفير الاعتمادات المالية والدعم المجتمعي اللازمين لها، مع الالتزام بأسس ومبادئ الشفافية والمساءلة، والمحاسبة في مختلف مراحل عملية التنفيذ.

وخامستها، أنه بغض النظر عن تعدد استراتيجيات وخطط تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، فإن هناك جملة من المنطلقات العامة التي لا بد أن تستند إليها أية استراتيجية بهذا الشأن، منها على سبيل المثال : أن إصلاح التعليم الجامعي لا بد أن يأتي في إطار رؤية أوسع لإصلاح التعليم بصفة عامة بسبب الترابط بين التعليم الجامعي ومقابل الجامعي، ولا يمكن تطوير الثاني بمعزل عن الأول. كما أن إصلاح قطاع التعليم لا يحقق الأهداف المرجوة منه إلا إذا جاء كأحد مكونات استراتيجية وطنية للإصلاح الشامل الذي يغطي مختلف المجالات، باعتبار أن قطاع التعليم يؤثر في القطاعات الأخرى ويتأثر بها. قد تتفاوت وتيرة الإصلاح من قطاع إلى آخر، إلا أنه لا يمكن أن يتطور التعليم مع استمرار التدهور والركود في قطاعات أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة من أجل تعزيز التعاون، والتنسيق بين الجامعات الحكومية من ناحية، والأهلية من ناحية أخرى بحيث تتكامل أدوار هذه الجامعات ضمن منظومة مؤسسية متكاملة للتعليم الجامعي تركز على أسس، ومتطلبات الجودة، والتميز. ناهيك عن ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الجامعة والمجتمع على أسس جديدة، بحيث تقوم الجامعة بدورها في تنمية المجتمع وتطويره ومعالجة مشكلاته، ويقوم المجتمع بدوره في مساندة جهود إصلاح التعليم الجامعي، وتدعيم موارده المالية من خلال الوقفيات والتبرعات، وغير ذلك من المساهمات الأهلية.

وسادستها، أن إصلاح التعليم الجامعي في الدول الإسلامية ليس مسألة اجتماعية أو فنية أو مالية فحسب، ولكنه قبل كل ذلك هو مسألة إرادة سياسية، وقرار سياسي. فإذا لم

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

اتحاد جامعات العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

تؤمن النظم الحاكمة بأهمية التعليم كإحدى القاطرات الرئيسة لتحقيق التنمية والتقدم، وإذا لم تجعله في مقدمة الأولويات الوطنية التي يتعين إنجازها فإنه من المشكوك فيه تحقيق نقلة نوعية كبيرة في إصلاح التعليم الجامعي. وبالطبع فإن هذا الأمر ينسحب على الإصلاح في القطاعات الأخرى غير التعليم الجامعي. والمشكلة الكبرى في عديد من الدول الإسلامية أن القوى والتيارات الراغبة في الإصلاح لا تمتلك القدرة على فرضه، وأن النخب الحاكمة القادرة على تبني استراتيجيات إصلاحية ووضعها موضع التنفيذ ليس لديها رؤى واضحة للإصلاح، بل إن الكثير منها ليس لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح الحقيقي والجاد، وأن جل اهتمامها يتركز على تحديث وتطوير الأجهزة والمؤسسات الأمنية باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية لاستمرار هذه النظم في السلطة. وبين هذا وذاك تظل دول إسلامية عديدة تعاني من أزمات بنيوية، أسهمت - وتسهم - السياسات المشوهة للنظم الحاكمة في تغذيتها وإعادة إنتاجها.

ترى هل ستدرك النخب الحاكمة في الدول الإسلامية خطورة استمرار هذه الأوضاع وتبادر بتنفيذ استراتيجيات وخطط للإصلاح الحقيقي وليس المغشوش أو المشوه في مختلف القطاعات وفي مقدمتها قطاع التعليم وبخاصة التعليم الجامعي؟... هذا هو التحدي الكبير الذي يواجهه العالم الإسلامي وهو يدخل العقد الثاني من الألفية الثالثة !!.